

Distr.: General  
13 April 2011  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣\*

الجزء الرابع  
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٣  
مركز التجارة الدولية

(البرنامج ١٠ من الإطار الاستراتيجي لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣)\*\*

\* سيصدر فيما بعد موجز للميزانية البرنامجية المقترحة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/66/6/Add.1).

\*\* الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/65/6/Rev.1).



تقدير أولي للموارد اللازمة لتغطية نفقات برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية  
خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

الجدول ١-١٣

تقديرات النفقات

(قسط الأمم المتحدة بمعدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١)

المبلغ المقترح من الأمين العام	٤٠٠ ٧٩٠ ٣٢ <sup>(١)</sup>
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٣١ ٧٩٣ ٣٠٠
(أ) بمعدلات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	

الجدول ٢-١٣

ملاك الموظفين المقترح

الوظائف	العدد	الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	١٦٤	١ وأع، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣١ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٥ ف-٢/١، ٧١ خ ع (رأ)
الوظائف المقترح تحويلها <sup>(١)</sup>	٢	١ ف-٤، ١ ف-٢
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠	١٦٢	١ وأع، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-٢/١، ٧١ خ ع (رأ)

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: خدمات عامة؛ رأ: رتب أخرى.

(أ) الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة المقترح تحويلها إلى وظائف ثابتة.

١-١٣ إن مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، التي تُعنى بالجوانب العملية لتنمية التجارة. وإن المركز الذي أنشئ، بدايةً، بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) المبرم في عام ١٩٦٤، يعمل منذ عام ١٩٦٨ برعاية مشتركة من المعنيين بالاتفاق المذكور ومنظمة التجارة الدولية والأمم المتحدة التي تعمل عن طريق الأونكتاد. وهو ينسق أنشطة المساعدة والتعاون التقنية التي تحفز التجارة، وذلك في إطار المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول النامية، على غرار ما أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥). وهو يتولى مسؤولية البرنامج الفرعي ٦، الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، من البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢-١٣ وأيدت الجمعية العامة في الجزء "أولاً" من قرارها ٢٧٦/٩٥ الترتيبات الإدارية المنقحة المتعلقة بالمركز، على غرار ما وردت في تقرير الأمين العام (A/59/405). وبناء على هذه الترتيبات، وبعد التشاور بين أمانات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية ومركز التجارة الدولية، يقدم في الربع الثاني من العام الذي يسبق الفترة المالية المقبلة مقترحاً إلى الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة الدولية، يتخذ شكل ملزمة مبسطة ومشفوعة يطلب يدعو المنظمتين إلى أن تأخذاً علماً بقيمة الموارد التي ستُطلب. وتمول المنظمتان ميزانية المركز مناصفة. والمقترحات الواردة أدناه هي مقترحات مؤقتة.

٣-١٣ والمهمة المسندة إلى المركز مهمة واضحة وهي توفير المساعدة التقنية لتيسير انضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك عبر حفز صادراتها وتنمية أعمالها التجارية على الصعيد الدولي. ويركز المركز أنشطته على ثلاثة أهداف استراتيجية هي: (أ) تعزيز تنافسية المؤسسات التجارية على الصعيد العالمي؛ (ب) تطوير قدرات مقدمي الخدمات لتمكينهم من مساعدة المؤسسات التجارية؛ (ج) مساعدة صناع السياسات على دمج القطاع التجاري في الاقتصاد العالمي. وما برح يتسع في المنتديات المعنية بالتنمية نطاق الإقرار بالأهمية الحيوية التي تكتسبها تنمية التجارة والقطاع الخاص وبالذور المحوري الذي يؤديه المركز في إطار مبادرة "المعونة من أجل التجارة" وتفيدها على الصعيد القطري. ولذلك، يُطلب من المركز تقديم مزيد من المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة.

٤-١٣ ويخضع برنامج عمل المركز سنوياً للمراجعة من قبل الفريق الاستشاري المشترك التابع له الذي يشكل الهيئة الرئيسية المشتركة بين الحكومات التابعة له، وباب الانضمام إليه مفتوح أمام أعضاء الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ويتولى المجلس العام التابع لمنظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد مراجعة التقرير الذي يصدره الفريق المذكور، بما فيه التوصيات الواردة فيه. ويقوم هذا الفريق أيضاً ببحث الأنشطة التي يضطلع بها المركز ويقدم توصيات إلى المجلسين المذكورين.

٥-١٣ وتم إطلاع الفريق في اجتماعه السنوي الرابع والأربعين الذي عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على النتائج الإيجابية التي تمخض عنها الاستطلاع الذي أُجري للسنة الرابعة على التوالي لآراء البلدان التي تتعامل مع المركز. فذكر ٧٢ في المائة من البلدان المشاركة فيه أن الخدمات التي يقدمها المركز شهدت تحسناً أثناء السنوات الثلاث الماضية. وأعرب في الاستطلاع عن رأي مفاده أن المركز يقدم على نحو متزايد منتجات وخدمات تترك أثراً. ولوحظ حدوث زيادة في ردود مؤسسات القطاع الخاص، ولا سيما مؤسسات دعم التجارة. وفي هذا السياق، وافق الفريق الاستشاري المشترك على أن الدعم المقدم لأغراض تنمية الصادرات أصبح حتى أكثر أهمية من قبل وذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم. ولذلك سيواصل المركز في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ محورة هيكلية تنفيذ برنامجه، في ضوء الردود، حول حلين شاملين ومتكاملين هما: (أ) بناء القدرات في مجال التصدير عبر حلول تنكيّف مع ظروف البلد وحلول منظّمة على الصعيد الإقليمي،

تساعد على تطوير بنية التصدير التحتية في البلدان وتحسينها، مشفوعة بمعلومات عن كيفية دخول الأسواق العالمية وتيسير دخولها؛ (ب) إنتاج سلع عامة عالمية لوضع الحلول في تصرف أكبر عدد ممكن من البلدان، عبر توفيرها على الإنترنت، من أجل تمكين البلدان النامية من إدراك المسائل والقضايا المتعلقة بالتصدير وزيادة الشفافية في التعامل مع هذه القضايا، على أن ترافقها البرامج اللازمة لبناء القدرات. وأيد المشاركون في الفريق أيضا تركيز المركز في أعماله على الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى انتقاله المتزايد إلى تنفيذ برامج أوسع نطاقا ومتعددة السنوات، مع التشديد على أفقر البلدان في عداد أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأعربت دول أعضاء في الاجتماع الذي عقده الفريق في عام ٢٠١٠ عن ارتياحها للتقدم المحرز في مجال اعتماد نهج الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة وحثت المركز على إيلاء المزيد من الاهتمام لتحقيق نتائج وترك أثر عبر تحسين مراقبة النوعية والرصد بغية تحسين إدارة المشاريع.

٦-١٣ وبينما نفذ المركز عملية واسعة النطاق لإدارة التغيير، أدت في ما أدت إليه، إلى تغيير الهيكلية التنظيمية بحيث تلي الاحتياجات، فإن التقدم المستمر في تلبية احتياجات الجهات التي تتعامل معه سيفضي إلى تغييرات أخرى في إجراءات إيفاد الموظفين التي لا تزال خاضعة للمراجعة. والغرض من هذه التغييرات هو زيادة الأثر العام الذي تخلفه أنشطة المركز ولترسيخ أفضل الممارسات في عمل المركز، وستدرج هذه التغييرات في سياق العرض القادم لتفاصيل الميزانية المقدرة. وأقر الفريق الاستشاري المشترك في اجتماعه السنوي الخامس والأربعين الذي عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ خطة المركز الاستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٣) والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتبذل حاليا جهود لتحسين كيفية قياس النواتج كميًا وتعريف مؤشرات الإنجاز. وسيصبح الفريق قادرا على بحث هذه المسائل في دورته الخامسة والأربعين التي سيعقدتها في حزيران/يونيه ٢٠١١. واقترح مقدار الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بناء على الإطار الاستراتيجي الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وأعاد الفريق التشديد في اجتماعه السنوي الرابع والأربعين على ضرورة تلقي المركز موارد ميزانيته العادية من الأمم المتحدة بالفرنك السويسري، وعلى ضرورة احترام ما يتعلق في الاتفاقات المتعلقة بالترتيبات الإدارية المبرمة بين منظمة التجارة الدولية والأمم المتحدة من جوانب بشأن كيفية إدارة ميزانية المركز، وافقت عليها الجمعية العامة. وقدم أيضا الدعم المالي إلى المركز لتغطية تكاليف مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة واعتماد نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسيساعد المشروع والنظام هذان على تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في المركز.

٧-١٣ وإن مجمل الاحتياجات المقترحة من الموارد للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تبلغ ٢٠٠ ١٤١ ٧٦ فرنك سويسري (بمعدل سعر صرف قدره ١,٠٨٥ فرنك سويسري مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة)، وهي تشمل ما يلي:

- (أ) مبلغ قدره ٥٩ ٥٢٦ ٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف ١٦٤ وظيفة، من بينها ١٦٢ وظيفة قائمة (٩١ من الفئة الفنية و٧١ من فئة الخدمات العامة) ووظيفتان كانتا تمولان سابقا في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١ ف-٤، ١ ف-٢) حُولتا إلى وظيفتين ثابتتين.
- (ب) مبلغ قدره ٩٠٩ ٦٠٠ فرنك سويسري ناجم عن التأخر في إنشاء ثماني وظائف من الفئة الفنية (١ مد-١، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٢) تم إقرارها في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ومبلغ قدره ١٧٢ ٢٠٠ فرنك سويسري ناجم عن التأخر في تحويل وظيفتين (١ ف-٤، ١ ف-٢) كانتا تمولان سابقا في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٩٠٠ ٧٧٣ فرنك سويسري) إلى وظيفتين ثابتتين، قابله انخفاض قدره ٦٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري في إطار الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف (المساعدة المؤقتة العامة)؛
- (ج) مبلغ قدره ١٦ ٠٣٢ ٧٠٠ فرنك سويسري للاحتياجات من الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف، يمثل انخفاضا قدره ٦٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري يتعلق بوظيفتين تمولان في إطار المساعدة المؤقتة العامة ويُقترح تحويلهما إلى وظيفتين ثابتتين؛
- (د) مبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري يُتوقع وروده من مصادر مختلفة سيصبح في تصرف المركز لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨-١٣ وحسب المركز الاحتياجات من الموارد بالفرنك السويسري استنادا إلى الرتبة الفعلية للوظائف. وبناء على ذلك، يُقدر أن تبلغ مساهمة كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ٦٠٠ ٠٧٠ ٣٨ فرنك سويسري (المبلغ الصافي) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعرض الجدول ١٣-٣ الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بدولارات الولايات المتحدة، محسوبة بسعر الصرف الذي يعادل فيه كل ١,٠٨٥ فرنك سويسري دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة.

الجدول ١٣-٣

موجز الاحتياجات من الموارد (قسط الأمم المتحدة منها)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نققات الفترة		اعتمادات الفترة		النمو في الموارد	
	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	المبلغ	النسبة المئوية	إعادة تقدير	بعد إعادة تقدير
المنح والتبرعات	٣١ ٠١٢,٠	٣١ ٣٩٧,٣	٩٩٧,١	٣,١٤	٣٢ ٧٩٠,٤	٢ ٢٩٧,٧
المجموع	٣١ ٠١٢,٠	٣١ ٣٩٧,٣	٩٩٧,١	٣,١٤	٣٢ ٧٩٠,٤	٢ ٢٩٧,٧

(أ) أعيد تقدير التكاليف بصورة أولية لتبيان الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بدولارات الولايات المتحدة، بحيث يبقى قسط الأمم المتحدة منها بالفرنك السويسري معادلا لنصف ميزانية مركز التجارة الدولية البالغ صافيه ٢٠٠ ١٤١ ٧٦ فرنك سويسري لفترة السنتين (أي ما صافيه ٦٠٠ ٠٧٠ ٣٨ فرنك سويسري).

٩-١٣ وإن طلب تحويل وظيفتين ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين اقترح أصلاً لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأعيد تقديم طلب تحويل الوظائف التالية إلى وظائف ثابتة لأنه يجري الاضطلاع بالمهام المحددة لها:

(أ) أخصائي تصميم مساعد (ف-٢): تتولى وحدة الاتصالات والمناسبات مسؤولية نقل المعلومات لأغراض التوعية إلى البلدان التي تغطيها أنشطتها. وإن وجود أخصائي تصميم متفرغ في الوحدة زاد إلى حد بعيد من قدرتها على تقديم الخدمات العامة التي يوفرها مركز التجارة الدولية، بطريقة تخطت حاجز اللغة ومشكلة عدم الإلمام بالتكنولوجيا. وإن الوسائل الجديدة التي تستخدمها الوحدة لعرض المعلومات، تسهل الاطلاع على البيانات والمعلومات الصادرة عن المركز وتوسع نطاق من يطلعون عليها. وأثناء الاجتماع السنوي الرابع والأربعين للفريق الاستشاري المشترك، كانت ردود فعل الدول الأعضاء إيجابية للغاية إزاء توسيع إمكانية الاطلاع على المعلومات الأساسية الصادرة عن المركز؛

(ب) موظف برامج أقدم (ف-٤) في قسم تعزيز المؤسسات التجارية. والغرض العام من تحويل هذه الوظيفة هو تمتين قدرات مؤسسات دعم التجارة على تحسين طرائق عملها وقياس أدائها بفعالية وكفاءة، وعلى تحقيق نتائج وأثر لفائدة الجهات التي تتعامل معها والجهات المعنية والحكومات. ويوصى بإنشاء وظيفة ثابتة لأن وضع المعايير المرجعية أمر ما زال يتعهد به المركز ومؤسسات دعم التجارة الشريكة له، ومن أجل إنشاء شبكة واسعة النطاق من مؤسسات دعم التجارة المعتبر أنها توسع رقعة أنشطة المركز في الميدان، باعتمادها لمفهوم "من طرف إلى آخر إلى أطراف". ويوفر تحديد المعايير المرجعية مجموعة متسقة ومحددة من الخصائص التي تتيح لمؤسسات دعم التجارة معرفة مستوى تطورها في طائفة من المهام الإدارية وإدراك المجالات التي ينبغي أن تحسّنها وكيفية تحسينها. وينبغي أن توضع هذه المعايير المرجعية كاملة وشفافة وأن تشكل مصدراً يُسترشد به. وتتيح هذه المعايير لمؤسسات دعم التجارة تقييم مستوى كفاءتها الإدارية والخدمات العملية التي تقدمها إلى الجهات التي تتعامل معها، ومن ثم تطويرها أو تعزيزها، وتطور هذه الجهات كفاءتها بفضل برنامج بناء القدرات الذي يقدمه مركز التجارة الدولية وتعلم الممارسات الجيدة وتبادلها مع سائر مؤسسات دعم التجارة عن طريق منبر إلكتروني خاص بالمعايير المرجعية. وتلقى المركز من عدد من مؤسسات دعم التجارة الموجودة في بلدان من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو رسائل أبدت فيها رغبتها في مواصلة البرنامج. وأعربت الدول الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك عن تقديرها لتوفير برنامج بناء القدرات ووضع المعايير المرجعية لمؤسسات دعم التجارة. وأبدي تأييد شديد للمقترح الداعي إلى إنشاء وظيفة ثابتة في هذا المجال.

١٠-١٣ ويبحث المركز والأمانة العامة حاليا المعلومات المتعلقة بما يُترك من آثار في ميزانية المركز لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ نتيجة لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ الذي قررت فيه الجمعية الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بجيل جديد من نظام تخطيط الموارد في المؤسسة أو أي نظام مماثل، والموافقة على أن تعتمد الأمم المتحدة نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وستُبحث هذه المعلومات، عند الاقتضاء، في سياق العرض المفصل لميزانية المركز التي ستقدّم لاحقا.

١١-١٣ ويُرجى من الجمعية العامة أن تأخذ علما بمستوى الموارد المطلوب. وستُرفع إليها وإلى المجلس العام التابع لمنظمة التجارة العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠١١ تفاصيل الميزانية البرنامجية المقترحة للمركز لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وستأخذ هذه الميزانية في الحسبان أي تعديلات قد يستدعي الأمر إجراؤها لمراعاة آخر أسعار الصرف، لضمان التقييد بالترتيبات الإدارية المتعلقة بالمركز التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩.